

## الامن المائي في العراق والوطن العربي

يعرف الامن الامائي بأنه تامين الحد الادنى من الموارد المائية اللازمة لجميع برامج التنمية الزراعية ، والصناعية حالياً ومستقبلاً بما فيها الاستخدامات الحضرية المختلفة ، ويقصد هنا بالموارد هي جميع المصادر التي يمكن الحصول منها على المياه وهي مياه الانهار والامطار والمياه الجوفية والمياه المحلاة من مياه البحار ، ولأهمية الامن المائي انشأ في بداية التسعينيات مجلس المياه العالمي وخاصة بعد مؤتمر قمة الارض في ريوديجانيرو عام ١٩٩٢ ، وتبع ذلك اعقاد عدة مؤتمرات عالمية واقليمية تتعلق بالمياه ، ومنها مؤتمر الامن المائي الخليجي الذي عقد في الدوحة في دولة قطر عام ٢٠٠١ .

### مظاهر المشكلة المائية

تقدر كميات المياه العذبة في العالم حوالي ٣% من جملة حجم المياه في العالم ، منها ٧٧,٦% موجودة على هيئة مياه بحيرية وجليد وتلج في المناطق القطبية ، و ٢١,٨% عبارة عن مياه جوفية والباقي وقدره ٠,٦% اي ما يقدر بنحو ٩٠٠٠ كم<sup>٣</sup> على شكل مياه جارية تخدم حاجة نشاط سكان الكرة الارضية البالغ عددهم نحو اكثر من ٨ مليار نسمة من ري وصناعة وشرب ، ويكتسب الماء العذب اهمية خاصة في جميع مدن العالم فهو اساس الحياة وهو مورد حيوي يرتكز عليه انتاج الغذاء .

يشكل الماء اهم عناصر البيئة ويلعب دوراً رئيساً في التنمية الصناعية والاقتصادية بمختلف جوانبها ، وتؤكد الدراسات ان الامن الغذائي يرتبط ارتباطاً شديداً بالامن المائي.

س / ما هي علاقة الامن المائي بالامن الغذائي ؟

ج / ١ - يأتي ما بين ٣٠ - ٤٠% من انتاج الاغذية في العالم من مجموع الاراضي المروية التي تشكل ١٦% من مجموع الاراضي الزراعية في العالم.

٢ - يأتي نحو ٢% من مجموع الانتاج السمكي من المياه العذبة في العالم.

٣ - تبلغ الاحتياجات الحالية من مياه الشرب للحيوانات في مزارع التسمين على مستوى العالم ٦٠ مليار لتر يومياً ، وتسهم هذه الحيوانات بربع قيمة الانتاج الغذائي في العالم.

### اسباب ازمة المياه

١ - التزايد المستمر في عدد سكان العالم ، وبالتالي الزيادة في كمية المياه المطلوبة لجميع اوجه النشاط البشري.

٢ - انخفاض ارصدة المياه العذبة في العالم ، وارتفاع تكلفة اقامة مشروعات مائية.

٣ - الاستنزاف العشوائي لمصادر المياه الجوفية او تلويثها بواسطة تسرب المبيدات الزراعية اليها.

٤ - الاسراف الشديد في استعمال المياه وخاصة في بعض الزراعات كالأرز.

٥ - الاعتماد على اساليب الري التقليدية المعروفة بالغمر والتي تؤدي الى تملح التربة .

٦ - التوزيع غير المتوازن للمياه العذبة في العالم.

٧ - الاسراف في قطع اشجار الغابات والذي يقلل من فرص سقوط المطار .

٨ - عدم احترام القوانين المائية الدولية في مناطق النزاع المائي .

### اسباب المشكلة المائية العربية

تتمثل ابرز اسباب المشكلة المائية العربية على النحو التالي :

١ - الموقع الجغرافي لمعظم الدول العربية في المناطق الجافة وشبة الجافة مما ترتب عليه انتشار الصحاري الواسعة التي يكاد ينعدم فيها سقوط المطر .

٢ - افتقار الوطن العربي الى انهار داخلية كبيرة ، مما يجعل الموارد المائية لانهارها التي تتبع اعاليها من منابع تقع خارج الوطن العربي وبالتالي فإنها تقع تحت سيطرة دول خارجية مثل تركيا التي تتحكم في اعالي مجاري نهري دجلة والفرات وترفض تسميتها بأنهار عالمية وتعتبرها انهار تركية منذ الاحتلال العثماني للدول العربية وكذلك نهر النيل الذي تتحكم في منابعه العليا (اكثر من عشر دول غير عربية ) تعاني هي الاخرى من مشاكل داخلية خاصة اثيوبيا وكينيا . وفي حوض الرافدين تسعى تركيا الى انشاء ٢١ سداً على اعالي نهري دجلة والفرات وتوقيع اتفاقية المياه مع اسرائيل لتأمين اكثر من ثلث احتياجات المياه في اسرائيل . هذا الى جانب تحكم اسرائيل في مياه انهار اليرموك وبناباس في حوض الاردن ، واطماعها في مياه الجنوب اللبناني .

٣ - انخفاض المعدلات السنوية من الامطار بمعظم اراضي الوطن العربي والتي لا تزيد عن ٤٠٠ ملم ( وقد تتجاوز ١٠٠٠ ملم في بعض المناطق مثل لبنان واساحل السوري ومرتفعات اليمن وجنوب السودان ) ، وهطول الامطار في مواسم وفصول محددة مثل فصل الشتاء على سواحل البحر المتوسط ، والفصل الصيفي على سواحل بحر العرب وجنوب السودان واليمن .

٤ - تراجع المخزون الاستراتيجي للمياه الجوفية في الوطن العربي بسبب الاستهلاك المستمر والسحب الزائد ، وانشاء المشاريع التنموية الكبرى على مخزون المياه الجوفية مثل النهر الليبي الصناعي الذي ينقل المياه من الخزان النوبي للمياه الجوفية في الجنوب الشرقي بواسطة انبوب عملاق الى اقصى الشمال مما يترتب عليه نضوب مياه هذا الخزان في فترة لا تتجاوز ٥٠ عام فقط .

ولمقارنة المنطقة العربية مع العالم في نصيب الفرد من المياه يتضح ان نصيب الفرد العالمي قد انخفض من ١٢٩٠٠م<sup>٣</sup>/سنة عام ١٩٧٠ الى ٧٦٠٠م<sup>٣</sup>/سنة عام ١٩٩٦ ، اما الفرد العربي فقد انخفض نصيب الفرد من ٢٤٠٠م<sup>٣</sup>/سنة لعام ١٩٧٠ الى ١٢٠٠م<sup>٣</sup>/سنة لعام ١٩٩٦ ، وقد اعلن البنك الدولي في عام ١٩٩٥ ان نقص المياه يهدد اكثر من ٨٠ دولة ، وان ٤٠% من سكان العالم يعانون من ظروف معيشية لا تتوافر فيها ابسط قواعد الصحة العامة ، ومن اهم المناطق التي تعاني من الندرة المائية هي منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا اذ تشكل المناطق القاحلة فيها اكثر من ٨٠% من مجموع مساحتها .

## سبل تحقيق الامن المائي العربي

أولاً : سبل تتعلق بالموارد المائية الخارجية

١ - اقناع تركيا باحترام تنفيذ قواعد القانون الدولي حول المياه المشتركة والموافقة على اعتبار نهري دجلة والفرات انهار عالمية خاضعة لاتفاقيات تقسيم المياه ، والتوقف عن انشاء السدود في اراضيها لتأمين الحصاة القانونية لكل من سوريا والعراق.

٢ - دعوة تركيا للتخلي عن تصدير مياه نهري دجلة والفرات الى اسرائيل دوت موافقة الدول العربية المستفيدة من مياه الرافدين.

٣ - اقناع اثيوبيا وكينيا بعدم تنفيذ الاتفاقيات الثنائية مع اسرائيل حول مياه نهر النيل والالتزام باتفاقية تقسيم مياه النهر على الدول التي تقع في حوضه .

٤ - تحقيق التضامن بين الدول العربية التي تستفيد من الانهار المذكورة بهدف تأمين حصص كل منها ، وعدم الاضرار بحقوق كل دولة.

ثانياً : سبل تتعلق بالموارد المائية الداخلية

١ - التمسك بالحقوق العربية في المياه من الانهار الداخلية مثل نهر الاردن والحاصباني وانهار جنوب لبنان وخاصة نهر الليطاني ، التي تتعرض للأطماع الاسرائيلية وفق احكام القانون الدولي والاتفاقيات الدولية الخاصة بالمياه.

٢ - مواكبة التطورات التكنولوجية ونقلها وتوطينها من اجل تعظيم الانتاج من المياه ، وتقليل الفاقد من شبكاتها وفي استعمالها وتوظيف المياه المالحة لأغراض انتاج الغذاء ، ومعالجة المياه المستخدمة ومياه الصرف الزراعي والصحي واعادة استخدامها.

٣ - انشاء بنوك المعلومات المائية في البلدان العربية على اساس فردي ومتكامل ، وتحديث بيانات هذه البنوك بصورة دائمة وايلاء جميع البيانات وتبويبها وتحليلها ، وانشاء شبكة من معلومات مائية عربية ، ودعم مراكز البحث العربية المتخصصة.

٤ - وضع متطلبات الامن المائي والغذائي للأجيال العربية القادمة في مرتبة عالية في سلم الاولويات العربية وحشد الجهود الكفاءات الوطنية والعربية في سبيل ذلك.

٥ - محاولة تطوير اليات وتقنيات تنمية الموارد المائية الحالية مثل تقنيات معالجة مياه الصرف الصحي وتقنيات تحلية مياه البحر وتقنية تخزين المخزون الاستراتيجي للمياه وخاصة تقنية الحقن الصناعي للآبار الجوفية والخزانات الارضية.

٦ - محاولة تنمية سلوكيات استهلاك المياه لدى المواطنين ، وتطوير شبكات المياه وادخال ميكانيكية تقنين المياه اثناء الاستخدام وخاصة تطوير صنابير المياه لتفتح وتغلق بصورة آلية من خلال اضافة جهاز استشعار.

وفي العراق تواجه الموارد المائية حالياً وفي المستقبل القريب تحديات عديدة ومتنوعة ( داخلية وخارجية مباشرة وغير مباشرة ، ولقد أصبح واضحاً حجم التحديات التي تواجه البلد خلال القرن الحادي والعشرين، وهي تحديات تتبع من مصادر خارجية (تركيا و سوريا و إيران) وداخلية، متمثلة بانخفاض منسوب المياه وتردي نوعيته والتي تهدد بإلحاق أضرار بالمشهد الاقتصادي للبلد. وعليه تم تقسيم الامر الى ثلاث جوانب:

الأول : التحديات الخارجية التي تواجه الموارد المائية في العراق

الثاني : التحديات الداخلية التي تواجه الموارد المائية في العراق

الثالث : الآثار الاقتصادية الناجمة عن أزمة الموارد المائية في العراق

التحديات الخارجية التي تواجه الموارد المائية في العراق

تتمثل التحديات الخارجية التي تواجه العراق في موضوع المياه بالسياسات المائية لدول الجوار (تركيا-سوريا- إيران). ومدى تأثيرها في الاقتصاد العراقي جراء قيام هذه الدول بتنفيذ سلسلة من المشاريع المائية دون الأخذ بالحسبان الحقوق المكتسبة للعراق.

ونظراً لسعة الموضوع أولاً" والسياسة المائية التركية المؤثرة بشكل رئيس في العراق ثانياً والأضرار الناتجة من انخفاض منسوب المياه في نهري دجلة والفرات ثالثاً، سيتم التركيز على السياسة المائية التركية بشكل رئيس، وسوف نتوسع بشيء من التفصيل في نماذج مختارة من المشاريع التركية بحسب الأهمية والأضرار بالاقتصاد العراقي. بذلك يتضمن هذا المبحث ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : الموارد المائية التركية (الواقع ، والسياسات)

المطلب الثاني : الموارد المائية السورية(الواقع ، والسياسات)

المطلب الثالث: الموارد المائية الإيرانية (الواقع ، والسياسات)

**أولاً: السياسة المائية التركية في نهري دجلة والفرات**

يرى الأتراك إن المياه هي الثروة الوحيدة التي يمتلكونها بكثرة، وبالتالي فإنهم يعولون كثيراً على استغلالها لتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية واجتماعية، من خلال تخطيط وتنفيذ عدة مشاريع لتخزين المياه، إذ ترغب تركيا من خلال ذلك تنمية منطقة زراعية بطول ٥١٠ كم وعرض ١٥٠ كم وري مساحة من الاراضي تقع بين ١,٧ من ٢ مليون هكتار، فضلاً عن الإفادة من هذه المشاريع في توليد الطاقة الكهربائية وهذا ما يجعلها تتحكم في جريان وتصريف نهر الفرات. ويمكن إيجاز أهم المرتكزات التي تنطلق منها السياسة المائية التركية بما يأتي :

١ . تدعي تركيا أن نهري دجلة والفرات هما نهريان تركيان لأن مصادر مياههما ومنابعهما تقع داخل الأراضي التركية بخاصة نهر الفرات الذي يعدّه الأتراك نهراً" عابراً" للحدود وليس نهراً دولياً"، بمعنى إن الفرات تقع مياهه حصراً" ضمن السيادة التركية حتى تصل الحدود السورية وحسب هذا الرأي تعد تركيا إن النهر الدولي هو ذلك النهر الذي يرسم حدوداً" بين دولتين متشاطئتين. وبموجب هذا الرأي فإن الفرات يُعدُّ نهراً" دولياً" فقط عندما ينظم إلى نهر دجلة مكونين شط العرب الذي يُعدُّ من الحدود الطبيعية العراقية – الإيرانية، وبهذا تنقل النظرية التركية قضية اقتسام المياه من حقوق الدول المتشاطئة إلى إمكان نظر دول المنبع بمنح حصة من المياه يعود تقديرها بحسب مصلحتها من دون حساب مصالح الدول المتشاطئة الأخرى.

٢. تعد تركيا حوض نهري دجلة والفرات هما حوض نهر واحد ولذلك ترى أن مشكلة المياه يمكن حلها وتأمين كامل متطلبات الدول الثلاثة من مياه النهرين إذا قام العراق بتحويل المياه من دجلة إلى الفرات وان يتم وضع الحسابات الفنية وبحث موضوع الاحتياجات المائية للبلدان الثلاثة.

٣ . تطبيقاً" لمبدأ الاستخدام الأمثل وفق وجهة النظر التركية يتطلب القيام بدراسة فنية موسعة تشمل الدول الثلاث عن طريق تشكيل لجان لدراسة وتحديد أصناف التربة ونوع المحاصيل التي يتوجب زراعتها. واستناداً" إلى ذلك فهي ترى أن تربتها أجود من تربة العراق وسوريا مما يجعلها تعتقد أن استغلال كامل للمياه في تربة جيدة أفضل من استغلالها في تربة رديئة. واستناداً" إلى ذلك ترى أن استغلالها لمياه النهرين في الزراعة يعود لها وحدها.

٤ . سعي تركيا إلى إجبار العراق وسوريا لتطبيق الاستخدام الأمثل للمياه: وهذا يعني استثناء مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية في العراق والتي تروى من مياه النهرين منذ أمد بعيد من الحصص المائية بحجة عدم خصوبة تلك الأراضي. في حين يرى العراق أن المفهوم التركي يتعارض مع التطور العلمي الذي يوفر إمكانيات لزيادة إنتاجية الأرض وزيادة خصوبتها عن طريق استصلاحها بما توافره الوسائل التكنولوجية الحديثة.

٥ . سعي تركيا إلى ترسيخ مبدأ (مقايضة النفط بالمياه): لذا فالتصور التركي يقوم على أساس المقولة التي مفادها ( إن النفط ثروة العرب يستغلونها متى تقتضي مصالحهم، وان المياه ثروة تركية يجب أن تستغلها بما يتوافق ومصالحها) كما أشار القادة الأتراك (إذا كان العرب يحاربوننا ببرميل نفط سنحاربهم بقطرة ماء)

٦ . عدم التوقيع على قوانين ثابتة تضمن حقوق العراق وسوريا في نهري دجلة والفرات:

لقد اتجهت الحكومة التركية إلى إنشاء المزيد من السدود على حوض نهر الفرات لتعويض احتياجاتها من القوة الكامنة وتوفير الطاقة اللازمة، إذ إن قلة احتياطها من البترول وغازة المصادر المائية جعلها تتجه إلى بناء السدود والخزانات المائية على حوض النهر منذ عام ١٩٣٧ والتي بدأت نتائجها الفعلية عام ١٩٥٠ عقب الحرب العالمية الثانية خاصة على أراضي شرق تركيا.

إن اهتمام الحكومات التركية المتعاقبة بتطوير مناطق شرق تركيا يعود إلى الأهداف الآتية :

أ . تطوير وتنمية الاقتصاد التركي من خلال إحياء مساحات شاسعة من الأراضي المهملة.

ب. توليد الطاقة الكهربائية لتخفيف الأعباء عن كاهل الاقتصاد التركي وتوفير مصادر بديلة للطاقة .

ج . إيجاد فرص عمل للأيدي العاملة .

ونتيجة لذلك شرعت الحكومة التركية بوضع الخطوات الأولى لتنفيذ عدد كبير من المشاريع المائية منذ منتصف القرن العشرين حتى الآن .

ترى كل من سوريا والعراق إن مياه نهري دجلة والفرات مياه دولية كانوا يستفيدون منهما منذ آلاف السنين وهذه الفائدة لا تضر بالمصالح التركية ولا تؤثر في حاجتها للمياه لأنها تمتلك كميات وفيرة منها وفائضة عن حاجتها وعلى ذلك يجب أن تكون السيادة على مياهها مشتركة بين الدول الثلاثة نظراً لواقعها الجغرافي الطبيعي ذات العلاقة بخصائص النهريين من حيث المنبع والمصب والحوض النهري فضلاً عن الفارق الجغرافي بين البيئة التركية والبيئة العربية التي يجري فيها النهران من حيث الجفاف وقلة الموارد المائية الأخرى، فضلاً عن الجانب الإنساني.

### المشاريع الأروائية التركية

تجلت الأبعاد السياسية والاقتصادية للسياسة المائية التركية بوضوح في قيام تركيا بإنشاء السدود والخزانات على نهري دجلة والفرات التي أضرت كثيراً بالاقتصاد العراقي، وعليه سنكتفي بثلاثة مشاريع رئيسة قامت بها تركيا على نهري دجلة والفرات والتي بدورها تعطي صورة واضحة للأوضاع الداخلية التي تمر بها، والمصالح والارتباطات التركية مع محيطها الإقليمي في تنفيذ هذه المشاريع وما تتركه من آثار جيوبوليتيكية في الوطن العربي بشكل عام والعراق بشكل خاص على النحو الآتي:

#### ١: مشروع جنوب شرق الأناضول ( مشروع غاب GAP).

شهدت منطقة جنوب شرق تركيا جملة مشروعات كبيرة متعددة الأغراض والنتائج، تشمل سلسلة من سدود المياه والخزانات يطلق عليها بالتركية اختصاراً (كاب GAP ) اي مشروع جنوب شرق الاناضول لاستغلال نهري دجلة والفرات وهو مشروع متعدد الأغراض والجوانب ، إذ يتضمن ١٣

مشروعاً أساسياً للري وتوليد الطاقة الكهربائية عن طريق ٢١ سداً منها ١٧ سداً على نهر الفرات و ٤ سدود على نهر دجلة وإقامة ١٧ محطة كهرومائية على النهرين وروافدهما، فضلاً عن مشاريع أخرى في قطاعات الزراعة والصناعة والمواصلات والصحة والتعليم وغيرها. يهدف المشروع إلى تمكين تركيا من التحكم بنسبة كبيرة من مياهها لاسيما في نهر الفرات، مما سيلحق ضرراً كبيراً بكل من العراق وسوريا.

٢. مشروع أنابيب السلام

تقوم الفكرة حول نقل فائض مياه نهري سيحون وجيحون إلى دول الخليج العربي وإلى سوريا والأردن و(إسرائيل). وان المشروع يتكون من خطين لنقل المياه شرقي وغربي. ويبلغ طول الخط الغربي ٢٧٠٠ كم عبر حلب وحماه وحمص ودمشق ثم إلى الضفة الغربية لينتهي بالأردن ويقوم بنقل ٣.٥ مليون م<sup>٣</sup> من المياه يومياً.

أما الخط الشرقي فيبلغ طوله ٢٤٠٠ كم ويمر بالعراق والكويت والمملكة العربية السعودية (الدمام، والهفوف، والخبر ثم البحرين، وقطر، والأمارات العربية) ويقوم بنقل ٣.٥ مليون م<sup>٣</sup> من المياه يومياً. وقد سعت تركيا إلى كسب التأييد إلى هذا المشروع من خلال الوفود التي بعثتها إلى تلك الدول، وتروج لهذا المشروع من خلال صيغة درج على تسميتها (المياه مقابل النفط) وتابعت تركيا إجراءاتها لطرح المشروع على الدول التي قد تستفيد منه، إذ إنها تعاقدت مع شركة (براون اندروت الدولية) بكلفة قدرها ٢,٧ مليون دولار أمريكي لدراسة الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع، وقد بينت الشركة المذكورة إمكانية تنفيذ المشروع من الناحية الفنية الذي يعد مجدياً اقتصادياً.

يحقق مشروع السلام هدفين مهمين (لإسرائيل) وهما :

أ . القضاء على العجز المائي الإسرائيلي وضمان حاجة المهاجرين إلى (إسرائيل).

ب. زيادة الارتباط والتعاون مع الدول العربية من خلال الوسيط التركي وبالتالي محاولة لفرض الاعتراف بالوجود الإسرائيلي من خلال تطبيع العلاقات (العربية - الإسرائيلية) وطمس القضية الفلسطينية وهذا ما أكدته زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق شمعون بيريز إلى تركيا عام ١٩٨٨، إلى جانب الهدف السياسي للمشروع فإن له أهداف اقتصادية منها تنمية وتطوير الاقتصاد التركي على حساب الدول العربية من خلال ما يوفره المشروع من موارد مالية ضخمة وازدهار اقتصادي لها يساعدها باتجاه الانضمام إلى المجموعة الأوروبية.

### ٣. مشروع سد اليسو

إن مشروع سد اليسو مثلما هو معروف واحد من ستة من مشاريع السدود الرئيسية المزمع إنشاؤها من قبل الحكومة التركية على نهر دجلة هذه المجموعة من السدود تكمل مجموعة سدود رئيسة أخرى عددها سبعة يتوقع إنشاؤها على نهر الفرات في المستقبل المنظور وهاتان المجموعتان من مشاريع السدود إلى جانب مجموعة السدود التي تم إنشاؤها على نهري دجلة والفرات منذ عام ١٩٧٧ وما مرتبط بها من نظم إروائية ومحطات لتوليد الطاقة الكهربائية وطرق وجسور ووحدات لتنقية المياه ومراكز صحية ومستشفيات ومدارس وغير ذلك تكون ما يطلق عليه اليوم بمشروع إعمار جنوب شرق الأناضول GAP. ففي الوقت الذي يمكن أن يؤدي إكمال سد أليسو إلى انخفاض المعدل الحدودي السنوي لتدفق مياه نهر دجلة إلى العراق بقرابة ١٠ % من المحتمل جدا أن يقترن إكمال مشروع الغاب بكامله باختزال معدل التدفق الحدودي لمياه نهري دجلة والفرات معا إلى ٤٠ % مما كان عليه خلال المدة ١٩٦٠-١٩٧٠ وعن اثر ذلك الاختزال على مساحة الأراضي المروية في العراق، تشير بعض التقديرات إلى أن انخفاض معدل التدفق الحدودي لمياه دجلة والفرات معا بمقدار عشرة مليارات متر مكعب سنويا ويمكن أن يخفض مساحة الأراضي المروية في العراق بما يزيد على ٦٠٠ الف هكتار، ومن الجدير بالذكر أن الانخفاض الكبير الذي طرأ على المعدل الحدودي السنوي لتدفق مياه نهر الفرات إلى العراق حتى إكمال وملئ سد أتاتورك (في تركيا) عام ١٩٩٢ ، وسد الطبقة (في سوريا ) عام ١٩٧٥ ، اقترن بزيادة ملفقة في عدد سكان العراق من ٥.٣ مليون نسمة عام ١٩٥٠ إلى ١١,١ مليون نسمة عام ١٩٧٥ ، ثم إلى ٢٨.٨ نسمة في عام ٢٠١٢ . والى ٣٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٦ وأنشاء سد اليسو سينعكس أيضا" توليد الطاقة الكهربائية من المنشأة الهيدروليكية القائمة على نهر دجلة في العراق وهي منظومة (سد الموصل: السد الرئيسي والسد التنظيمي) و(سدة سامراء)، حيث سيؤثر في إمدادات المصانع ومحطات ضخ المياه للشرب والاستخدامات المنزلية والمؤسسات الصحية والاحتياجات المدنية من الكهرباء. يعد سد اليسو أكبر السدود التركية في هذا المشروع والذي يقام على نهر دجلة في الجنوب الشرقي من تركيا وبالقرب من حدود (تركيا والعراق وسوريا) والذي عند انجازه سيؤدي إلى إنقاص كبير جدا" في الواردات المائية في العراق أكثر من الوضع السلبي المائي الحالي للعراق مما سيصيب جميع مفاصل الحياة البيئية للعراق بالشكل الذي يؤدي إلى إنقاص ٣٥ % في الواردات المائية في العراق عبر نهر دجلة وإصابة نحو ٤٠ % في الأراضي الزراعية في الجفاف والتصحر ويؤدي إلى تغيرات بيئية خطيرة في محافظات العراق من دون استثناء مما يشكل تهديدا" أمنيا" حقيقيا" للعراق حاضرا" ومستقبلا".